تقارضين (إلا) و (غير)
في اللغة وفي القرآن الكريم

د. مصطفى فؤاد أحمد محمد
الأستاذ المساعد بقسم النحو والصرف. كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى

* من مواليد عام 1957 م بمدينة الإسكندرية مصر.
• تخرج من كلية اللغة العربية وأدابها بجامعة أم القرى عام 1974 ه.
• نال شهادة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى عام 1976 ه بطروحته:
"شرح خلاصة بن مالك محمد بن أبي الفتح البحلي الحنبلي (قسم التصريف): دراسة وتحقيق", ثم نال منها شهادة الدكتوراه عام 1982 ه بطروحته: "اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الكافية".
• من مؤلفاته المنشورة: "هياة: أحكامها النحوية وتوجه قراءتكم".

البريد الإلكتروني: dr.mfoad@yahoo.com
المختصر

عرض البحث لمعاقبة (إلا) و(غير) كل منها الآخر في اللغة أولاً، فذكر أحكام (إلا) في الاستثناء وفي الوصف، ثم أحكام (غير) في الاستثناء والوصف أيضاً، مبيناً أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما في ذلك كله، ثم كشف معاقبتهما في القرآن الكريم، مستشهدًا بآيات مجمعة (إلا) بمعنى (غير) وكذا آيات مجمعة (غير) بمعنى (إلا)، ودعم ذلك بأقوال العلماء في كل آية.

والله الموفق
المقدمة

الحمد لله وحده، وأصل وأصلع من لا شريك له، وبعد: فقد كنت أطْلَعْت
في مرحلة الطلبة على شيء من مجيء (إلا) بمعنى (غير)، وكان ذلك في باب
الاستثناء وكان أشعر ما مثّل به النحاة هذه الظاهرة هو قوله تعالى:
فَهْيَمَا عَلَيْهُ إِلَّاٰ اَنْتَ لَفَسَدْتَا، ولم أكن أدرك حينئذ أن هذه الظاهرة شواهد عديدة
من القرآن والشعر العربي، فألآ أطْلَعْت على كتاب الشيخ / عضيمة (دراسات
لأسلوب القرآن الكريم) وجدته قد حشد لظاهرة مجيء (إلا) بمعنى (غير)
وجيء (غير) بمعنى (إلا) شواهد عديدة من القرآن بعضها بقراءات مختلفة، الأمر
 الذي حفزني على أن أجعل تعاقد (إلا) و (غير) في اللغة وفي القرآن مجال بحثي
على استفادة، وأفيد. وقد بسر الله لي في أثناء استرسالي في البحث أن أطْلَعْت على
آيات أخرى بما ذكرها الشيخ عضيمة، مما زاد هذا البحث في نظري. قيمة
وفائدة، فلله الحمد والمنة وله الثناء الحسن.

٢٤٦
معنى التفاضل

تفاصل من الفرض، وهي من صيغ المشاركة التي تقتضي أن يفعل كلٌ واحدٌ بصاحب ما يفعله صاحبه به، ففي الجماعة: «يقال: فلان وفلان يتشاركان الشيء.

إذا أثرى كل واحدٌ منها على صاحبه» (1).

واستخدم الرحمّي لفظ التفاضل في باب الاستثناء في معرض حدثه عن

(إنما) (غير)، فقال: «واعلم أن إنما وغيره ينطبق من يتشاركان معاً كل واحدٌ منها» (2).

وشرح ابن عيش كلام الرحميي مبنياً معنى التفاضل، فقال: «يعني أن كل واحد منها يستغير من الآخر حكماً هو أحق به ...» (3).

ومت استعمل أيضاً لفظ المضارعة في (إنما) (غير) ابن التحويثي، قال في شرح ألفية ابن معطه: «من...

وأصل ذلك أن وضع (غير) في الأصل للدلالة على معنى الوصفية ... إلا أنها لما واقت (إنما) في أن ما بعدها مختلف لم توقبل صاحبها في الاستثناء، فاستنبط بها، ثم حيلت (إنما) عليها في الصفة مضارعة (4)، وكذلك صاحب جواهر الأدب (5)

واbn عيش (6)، والقرشي الكيشي (7)، والسيوي (8). وأكثر النحاة بين مفهوم تفاضل (إنما) (غير) دون أن يتعرَّض لهذا الفظ (9).

---

(1) جهيرة اللغة 326 / 318 وينظر: معجم مقاييس اللغة (فرض) 72 / 72، والمسان: (فرض) 111 / 112

(2) المفصل 320

(3) شرح المفصل 382

(4) ينظر: شرح ألفية ابن معطه ص 2 / 218.

(5) ينظر: جواهر الأدب ص 490

(6) ينظر: شرح المفصل 340

(7) ينظر: الإرشاد ص 260

(8) ينظر: الأشياء والنظام 339

(9) ينظر: الإيضاح العضدي 1 / 228، المفصل 3 / 211، شرح الكافية لأبن الحاجب ص 345، شرح السهل لابن مالك 2 / 298، التوافر ص 303، نبات الإعراب ص 345، النجم الناقب شرح كافية ابن الحاجب 1 / 284، الاستعماص ص 248

247
الباب الأول : تقارح‌النحو (لا) و (غير) في اللغة
الفصل الأول : (لا)
المبحث الأول : (لا) بين الإفراد والتركيب

مذهب جمهور النحاة أن (لا) حرفٌ سيط غير مرفق، وذهب الفرّاء
- وهو المشهور من مذهب الكوفين - إلى أن (لا) مركبةٌ من حرفين، وإنّ النحوية تنصب الأسبقية، وترفع الأخبار، وصِمزَتُ إليها (لا) التي للعطف، فصارت (إنّ لا)، ثمّ خُفِّفَتْ تأذْنيمُ النّون في أّلّام، فذُكِّر أَعْلَمُهَا فيما بعدها عملين: عمل
(إنّ)، فنصبوا بها، وبعدها (لا)، فأجعلوها عطفا، وشبَّهُوها بِ(حَتَّى) حين
صارت حرفين، أجروها في العمل مجازا، فخُفَّضُوا بها؛ لأنَّها بتآويل (إلي)،
وجعلوها كالعطف؛ لأنّ الفعل يحسن بعدها، كما يحسن بعد حروف العطف، إذا
قُلْتُ صرفتُ القَومُ حتَّى زيّدُت، أو حتَّى أنتَهيتَتْ إليه، و: حتَّى زيداً، أو حتَّى
ضربتُ الزَّيداً، وشبَّهُوها أيضاً بِ(لا لولا)؛ لأنَّها (لا)، وب(لا). وضعَف النحاة قول
الفراء، وردّوا عليه حاكمين على قوله بالفساد (1) من أربعة أوجه، كما ذكر ابن
مالة، أحدها: أنّ مبنيًّا على ادعاء التركيب، ولا دليل عليه. الثاني: أنّه لو صَحَّ
التركيب لم يصح العمل الذي كان قبله؛ لأنّ المعنى قد تغَيَّر معه، وكُلّ تركيب
يَتَغَيَّر معه المعنى يتَغَيَّر معه الحكم. الثالث: أنّه لو صَحَّ التركيب من (لا) و(إنّ)
المخافقة لم يلزم نصب ما ولي (لا) في موضع ما، ولكنّه غير النصب به أولًا، كما كان
قبل التركيب، بل كان اللائق به بعد التركيب امتناع النصب؛ لازداد الضعف
بالتركيب، وأمر ما ولي إلا بخلاف ذلك، فبطل التركيب. الرابع: لو صَحَّ

(1) ينظر: الإنصاف 1/ 301، شرح الفصل 3/ 71، شرح الجمل لابن عيسى 2/ 257، شرح التسهيل
لاين مالك 2/ 279، الاستغناء ص 53، شرح المرضي 2/ 80.
التركيب وكون المصصوب منصوبةً بعد إلا بأن على حدد نصبه بأن لوجب ألا يتم الكلام بالمصصوب مقتصرًا عليه كما لا يتم بعد إن لأن الفاعل المتروك لا ينتقص عمله).

المبحث الثاني: معانيها ودلالياتها

أصل (إلا) أن تكون للاستثناء؛ لأنها حرف، والأصل في نقل الكلام للحروف، ثم قد تأتي لغاني آخر. والاستثناء استفعال من (فَتَن) قال في القاموس: فَتَنُّبِنَّ النَّبِيُّ (فَتَنُّبِنَّ) رُدَّ بَعْضُه على بعضي، فتني، والنيئ: العطوف، وأبناءه النَّبِي، ومانه: وراء وطاقاته (1)، وقال ابن يعيش: «أعلم أن الاستثناء استفعال من: ثُنَاء على الأمر، يُـنَّبه: إذا صرف عنه، فالاستثناء صرف اللَّفظ عن عمومه، بإخراج المستنى من أن يتناوله الأول، وحقيقة تخصيص صفة عامة، فكل استثناء تخصيص وليس كله تخصيص استثناء، فإذا قلت: قام القوم إلا زيدا، تبين بقولك: إلا زيداً، أنه لم يكن داخلا تحت الصدر، إنها ذكرت الكل، وإن تزيد بعض مدلوله مجازاً، وهذا معنى قول النحوين: الاستثناء إخراج بعضي من كل، أي: إخراجه من أن يتناوله الصدر...» (2)، ونظراً إلى كون (إلا) متفقا على حرفتها كانت هي الحرف الموضوع للاستثناء، وما سواها منثبياً بها، كما أن الأصل في حروف الشرط هو (إن) وما سواها منثبيه بها (3). هذا ومن المعاني التي عندنا النحاة ل (إلا) غير الاستثناء:

(1) أن تكون بمنزلة (غير) كما في قوله تعالى: {لا تَّوَلِّكَ فِي رِيَاحٍ مُّلِئَةٍ إِلاّ أَنْهُ}. (2) نظر: شرح المفصل لابن مالك 2/279. (3) نظر: شرح المفصل 2/76-77. (4) نظر: إصلاح 1/291، proliferate ص 314، النكت ص 314، جواهر الأدب ص 475.
المبحث الثالث : (لأ) في الاستثناء

المطلب الأول : ما تفرّدت به

تقدم أن (لأ) هي الأصل في الاستثناء، وما عداها حصول عليها في تضمنه

معناها في الإخراج، ولأساليبها تفرّدت عن بقية أدوات الاستثناء بأشياء (1).

أحدها: أنه يجوز معها ذكر المستثنى منه وترك له دون غيرها.

---

(1) ينظر: معاي القرآن 1/343.
(2) ينظر: معاي القرآن 1/89.
(3) ينظر: المعني 1/70.
(4) ينظر: الجني البديع 1/510.
(6) ينظر: شرح ألفية ابن معط مرجعيني 2/279، وينظر: جواهر الأدب ص 475، شرح ألفية ابن معط لابن النحوية 2/511.
وربما وَإِنَّ شَارَكَاهَا إِنَّ كَثُرَتْ عَرَبَتُهَا لا يَطْلَعَهَا إِلَّا مَنْ تَمَتَّلَ مَثِيلُهَا وَلَا يَطْلَعُهَا إِلَّا مَنْ تَمَتَّلَ مَثِيلُهَا.  
والثاني: أنَّ يَجَذَّرَ أن يَسْتَنِئُ بِهَا مَثِيلُهَا وَلَا يَطْلَعَهَا إِلَّا مَنْ تَمَتَّلَ مَثِيلُهَا.  
والثالث: أنَّا نَتوسَّطَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ أَحَدَاهُمَا يَفْضِي الْأَخْرَ كَمَا يِسْتَنِئُهَا وَالخَبَرُ، وَالصَّفَةُ، وَالْوَقُولُ، وَالْحَالِ وَصَاحِبَهَا.  
والرابع: أنَّ الْمَسْتَنِئُ بَهَا قَدْ يَجَذَّرَ بَعْدَهَا لَفَظًا وَمِنْهَا، نَحْوً: أَخْذُهَا عِشْرَةً لِيُؤْمِنُنَّ إِلَّا.  
والخامس: أنَّ الْمَسْتَنِئُ بَهَا يَسْتَوْفِي جَمِيعَ الْإِعرَابِ، الرَّفْعِ، النُّصْبِ وَالْجَرِّ.  
والسادس: وَقَوْعُ الْجَمِيلُ بَعْدَهَا، وَلا يَغْشَى بَعْدَهَا غَيْرَهَا.  
والسابع: دَخُولُهَا عَلَى أَدْوَاتِ الْمَسْتَنِئِ تَأْيِيدًا.

المطلب الثاني: حُكْمُ الْإِسْمِ بَعْدَهَا

مِنْ أَجَلَ أَنَّ (إِلَّاَ) حَرْفٌ لَا يَقِعُ عَلَى عَامِلٍ مَّعْطَى عَمَلُهُ مَنْ قَبْلَهَا إِلَى الْإِسْمِ الَّذِي بَعْدَهَا فَكَأَنَّهَا تَقِى بِمُددَةٍ أَبَدًا (1) - كَذَا ذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ - مِنْ أَنَّ يَكُونَ كَلَامًََّا تَأَمَّا، أَوْ عِنْدَ ذَلِكْ.

فَإِذَا كَانَ (إِلَّاَ) مَسْبُوقًا بِكَلَامٍ تَأَمَّا مَوجِبٌ وَجِبِّ النَّصْبِ الْمُسْتَنِئِ، سَوَاءً كَانَ الْإِسْتِنَاءُ مَتَّصَلًا. نَحْوَ قُوَّةَ تِعْلَمُهُ: ﴿قُلْ قَدْ قَصِيَّناً وَقَدْ كَتَبْنَا نَزْحَةً﴾ (البقرة:۱۴۹)  
أَوْ مَنْقَطِعًا، كَفْوَلَ كَذَا: قَامَ الْقُوَّمُ إِلَّا حَارَّٰمًا.

وَإِنْ كَانَتِ الْمَسْأَلَةُ بِبَابَا، وَلَكِنَّ الْكَلَامَ السَّابِقَ غَيْرَ مَوجِبٍ فَلا يَجْلُوُ: إِنَّ بَعْدَهَا يَكُونُ الْإِسْتِنَاءُ مَتَّصَلًا، أَوْ مَنْقَطِعًا، فَإِنْ كَانَ مَتَّصَلًا جَازُ فِي الْمَسْتَنِئِ وَجَهَانَهُ، أَحَدُهَا: ذِي الْإِسْتِنَاءَ تَابِعًا لِلْمَسْتَنِئِ مِنْهُ عَلَى أَنَّ بَعْدَهَا بَلَدُّهُ بَدْلًا بَعْضٍ مِنْ كُلِّ عِدَّةِ
الفقرة (ألا) و (غير) في اللغة وفي القرآن الكريم

المطلب الأول: علة حملها على (غير)

قد تقدّم أن الأصل في (ألا) هو الاستثناء، وأنها أم هذا الباب، وأنها قد تخرج عن هذا المعنى، فتتحمل بعض المواضع على (غير) في الصفة، وقد جعل العلماء العلة في ذلك أنهم اجتمعوا و (غير) في أن ما بعدهما مغاير لما قبلهما (1)، ويُبَين الرضي معنى حمل (ألا) على (غير) يقوله: "ومعنى الحمل أنه صار ما بعد (ألا) مغايرا لما قبلها ذاتاً أو أصقاً، كما بعد (غير)، ولا تعتبر مغايرته له نفيًا و إثباتًا، كما كان في أصلها" (2). هذا وقد ذكر النحاة أن (ألا) لا تحمل على غير إلا بشروط.

1. قطر الندى ص 246-247، مع تصرف.
5. شرح الرشيص 2/126.
وعلى بعضهم افتقار حمل (إلا) إلى شروط بضعف سبب الحمل، وهو المقترض، بخلاف حمل (غير) على (إلا) في الاستثناء، فإن سببه قوي وهو الشبيه، وأنا ما اشترطنا النجاة لحمل (إلا) على (غير) في الصفة فسأوفد له - إن شاء الله - فصالة مستقلًا لکثرة الكلام حولها.

المطلب الثاني: إعراضها

أصل (غير) أن تكون صفة، كـ سيأتي، وأصل (إلا) أن تكون استثناء، كـ سبق، ثم قد تجعل إحداها على الأخرى فيهما هو أصل، فيها، فإذا دخلت (إلا)، على (غير)، و (إلا) في الأصل حرف لا يتحمل الإعراب، وهو ذلك الأصل، فجعل إعراضها الذي كانت تستحقه لولا المائع المذكور - على ما بعدها عامية.

وقد اختلف النجاة في المواضع التي يجوز أن تكون فيها صفة، فقال أكثرهم:


هذا والوصف عند حمل (إلا) على (غير) ل (إلا) وما بعدها، لا ل (إلا) وحدها.

---

(1) ينظر: شرح ألفية ابن مطع لابن النحوية 2/413.
(2) ينظر: البرهان للزركشي 4/339، شرح اليد، 122/5.
(3) ينظر: الأصول 1/280، التعليق للفارسي 2/61، القوائد، والقواعد 3/3، شرح الوضي 33/232، شرح الوضي 4/144.
و(الآ) على هذا حرف، قال بعضهم: "لو ذهب ذاهب إلى أنّه تسير حينئذً اسِماً،
لكن لا يظهر إعراضاً إلا فيها بعدها، لكونها على صورة الحرف لم يُعة، كا ديل في
(الآ) في نحو قوله: زيد لا قائم ولا فاعل: إنّه بمعنى غير، وجعل إعراضاً على ما
بعده بطريق العارية. وينبغي على اسمية (الآ) أن يكون ذكر ما بعدها لبيان ما
تعلقت به المغايرة" (1).

المطلب الثالث: الفرق بين (الآ) في الاستثناء، و(الآ) في الوصف
فرّق النحاة بين (الآ) في الاستثناء (الآ) في الوصف، فذكروا أن ومعناها أَلَازم
ها في الاستثناء هو الاختصاص بالشيء دون غيره، فإذا قلْت: جاءت القوم إلا
زبدًا، فقد اختصاصت زبدًا بأنه لم يجيء، وإذا قلْت: ما جاءت إلا زبدًا، فقد
اختصته بالمجيء، وإذا قلْت: ما جاءت مزيدًا إلا راكباً، فقد اختصاصت هذه
الحالة دون غيرها من المشي والبعد ونحوه. وأَلَان (الآ) في الوصف فقد بَيْنَوا أن
معناها المخالفة والمغايرة، فإذا قلْت: قام القوم إلا زبدًا، لم تتعرض (الآ) لإخراج
زيد من القوم، كما لم تتعرض لإدخاله، والأمران مسكون عنهما وإنّما مراد
المتكلم بهذا الكلام: قام القوم المخالفون لزيد" (2). هذا وما ذكره النحاة فرقاً بين
(الآ) في الاستثناء و (الآ) في الوصف قد فرّقوه به أيضاً بين (غير) في الاستثناء،
(غير) في الوصف. كما سبأني - إن شاء الله -.

---

(1) ينظر: حاشية الصبيان 2/156. 155.
(2) ينظر: الأصول 1/291، التكشّت ص 332، الفوائد والقواعد ص 323، المختصر الكامل 1/107، شرح الفموي على الكافية ص 330.

٢٥٤
الفصل الثاني : (غير)

المبحث الأول : (غير) في الوصف

المطلب الأول : معناها واستعمالها

اسم بمعنى المغايرة - خلاف المقابلة - كقولك: هذا مغاير هذا، فكأن
(مغاير) صفة فكذلك (غير) (1)، واستعمالها في المغايرة على وجهين، أحدهما:
المغايرة في الذات، كقولك: جانى رجل غير زيد، تريد إنسان آخر، والثاني:
المغايرة في الصفات -إذن كانت الذات واحدة - كقولك: خرجت بوجه غير الوجه
الذي دخلت به، فهذه مغايرة في الصفة (2). قال في البحر المحيط: «(غير) مفرد
مذكور دائماً، وإذا أريد به المؤنث جاز تذكير الفعل حالياً على اللفظ، وتأتيه حالاً على
المعنى، ومدلوله المخالفه بوجه ما، وأصله الوصف، ويستند به، ويلزم الإضافة
لفظاً ومعنئ، وإدخال ْ أَل عليه خطأً، ولا تعرَّف، وإن أضيف إلى معرفة». (3)

المطلب الثاني : موصوفها

الأصالة (غير) في الوصفية جاز أن يوصف بها جمع وشبهه الجمع، وما ليس
جمعه، ولا شبه جمع، كقولك: جااه رجول غير زيد، و: رجل غيرك أحسب إلي،
ولاصفاتها أيضاً في الوصفية، وكتير استعمالها جاز أن يُذكَّر الموصوف بها، وقناع
مقامه، كما يذكر الموصوف (مثل)، وقناع مقامه، فنقول: جاء غير زيد، كما
تقدم: جاء مثل زيد. (4)

---
(1) ينظر: الكتيب 2/343/3، المتضمن 4/423، الإيضاح المعضدي 1/228، المفصل ص 70، شرح
الجمل لأبي زكريا 6/705.
(2) ينظر: المفصل ص 70، شرح الكافية لأبي زكريا 5/345، كتاب النحو ص 88، النجم النافع
1/484، شرح المفصول ص 247، الإرشاد ص 261.
(3) البحر المحيط 1/28.
(4) ينظر: الأصول 1/285.
المطلب الثالث: إعرابها

إذا استعملت (غير) صفة لا استثناء كانت جارية على إعراب ما قبلها، مثل إعراب (مثلاً)، فتقول: جانيي القوم غير زيد، و: مرت بالقوم غير أخرى، و: رأيت القوم غير أصحابك. قال في المتضبب: وكل موضوع وقع الاسم فيه بعد (لأ) على ضرب من الإعراب كان ذلك حالاً في (غير) إلا أن يكون نعتا، فيجرى على المعنى الذي قبلها، وتقول: هذا درهم غير جيد، لأن غيراً نعتاً.

وإذا استعملت (غير) نعتاً حيث يصح الاستثناء، وحيث لا يصح، ف사항 الأول قولك: ما جاني أحد غير زيد، كما تقول: ما جاني أحد إلا زيداً، ومثال الثاني قولك: هذا درهم غير جيد، ولا تقول: هدنا درهم إلا جيداً.

المطلب الرابع: هل تعرّف (غير) بالإضافة إلى معرفة؟

جعل سبيويه غيراً في قوله تعالى: [لا تستوى القيود من المؤمنين غير أولي الغرير] [النساء: 95]، وقوله عز وجل: [يرتبط اليدين علّهم غير المفصل عنهم ولا المكابي] [الفاتحة: 7] صفة، والظاهر من صيغته هذا أنه يرى تعريف غير عند إضافتها إلى معرفة). وذهب القراء وأكثر النحاة إلى أن غيراً لا تعرّف بالإضافة إلى معرفة، فقال في قوله تعالى: [غير المفصل عنهم] ؛ لأيّها نعت لى ألاّنّه، لا للهاء والميم من علّهم ؛ وإنّا جاز أن تكون (غير) تعني لمعرفة لأنها قد أضيفت إلى اسم فيه ألف ولام، وليس بمصيره له، ولا الأول أيضاً.

(*) المتضبب 4، 422، 442، 443، 445، أصول 1/285، شرح المقدمة المحبسه 2/273، الواضح لأبي بكر الإشبيلي ص 92، كفاية النحو ص 88، شرح الجمل لابن الفخجار 973/3.
(1) ينظر: المتضبب 4/273، الفوائد، والقواعد ص 222، الجمل في الدائى ص 518، المغني 72/1.
(2) ينظر: الكتّاب 1/272، وينظر: البحر المحيط 1/32.
بمسحود له ... ولا يجوز أن تقول: مرتُ بعبد الله غير الظريف، إلاّ على التكرير؛ لأنَّ عبد الله موفق، و(غير) في مذهب نكرة غير موقفة، ولا نكوسون (إلاّ) لمعرفة غير موقفة (١)، ومن أخذ برأي الفرقاء، البارز، والأخفشي (٢)، والفارسي (٣)، وأبو حيان (٤)، وغيرهم. وذهب ابن السراج (٥) وبيه الزمخشري (٦) وأبي يعيش (٧) والعربي (٨) إلى أن غيراً لا تعرف بالإضافة إلاّ إذا وقعت بين متناقضين، نحو:

مررتُ بالتحرك غير الساكن، وقامت غير القاعد.

المبحث الثاني: (غير) في الاستثناء

المطلب الأول: علة حملها عليه

أصل (غير) - كما سبق - أن تكون صفةً لما قبله، وأصل (إلاّ) أن تكون استثناءً غير وصف إلاّ أنَّ لم يشترك (غير) و(إلاّ) في أنها يجبران على بعضهما من الحكم الذي دخل فيه لما قبله، وهذا في الإجابة، وبدخلان ما بعدهما من الحكم الذي خرج منه لما قبله، وهذا في النفي، فإن تضارعتا هذه المضارعة استثنوا (غير) لما شابتها (إلاّ)، ووصفوا ب (إلاّ) لما شابتها (غير)، وقد بينا الرضي أن المقصود بحمل (غير) على (إلاّ) في الاستثناء هو أن يصير مما بعد (غير) مغايراً لما قبله.

١) معاني القرآن ١٦١. 
٢) ينظر: المفتسب ١/٤٢٣. 
٣) ينظر: معاني القرآن ١٦١. 
٤) ينظر: الجهة ١/١٤٤. 
٥) ينظر: البحر المحيط ١/٨٧. 
٦) ينظر: المرجع السابق. 
٧) ينظر: المفصل ص ٨٦. 
٨) ينظر: شرح المفصل ١/١٢٥. 
٩) ينظر: الإملاء ١/٨.
لفظ (لا) و (غير) في اللغة وفي القرآن الكريم

نفيًا، وإثباتًا، كما يعد (لا) ولا تُعتبر مغايرته له ذاتًا أو صفة (1).

المطلب الثاني: إعرابها

ما كان أصل (غير) من حيث كونه اسماً جواباً للإعرايب، وما بعدها الذي
صار مستثنىً بفتح (غير) على (لا) مشغولاً بالجر، لكونه مضافاً إليه في الأصل
جعل إعرابه الذي كان يستحقه لولا المائع المذكور، أي اشغاله بالجر. على نفس
(غير) عارية (2). وكل موضع جاز أن يستثنى فيه (لا) جاز الاستثناء فيه (غير).
وكل موضع وقع الأسم فيه بعد (لا) على غير من الإعراب، على ما مضى من
التفصيل، كان ذلك حالًا في (غير) (3) إن يكون نعتًا، فقول: قاموا غير زيد،
وما ساءوا غير زيد، وغير زيد، وما بها إنسان غير ورد (على لغة أهل
الحجاز)، و: غير رد (على لغة بني تميم) (4).
قال في الكتاب: (هذا باب غير).
علم أن غيراً أبداً سوى المضاف إليه، ولكن يكون فيه معنى (لا)، فيخرج مجرى
الاسم الذي بعد (لا)، وهو الاسم الذي يكون داخلاً فيها يخرج منه غيره،
وخارجًا ما يدخل فيه غيره. فأما دخلته فيها يخرج منه غيره فتأتيه القول غير زيد،
فغيرهم الذين جاءوا، ولكن فيه معنى (لا) فصار بمثلة الاسم الذي بعد (لا).
وأما خروجهما ما يدخل فيه غيره فأناهي غير زيد. وقد تكون بمثلة (مثل) ليس
فيه معنى (لا). وكل موضع جاز فيه الاستثناء بـ (لا) جاز غير، وخرج مجرى
الاسم الذي بعد (لا)؛ لأن اسم بمنزلته، وفيه معنى (لا) (5).
هذا وقد نص النحاة على أن (غير) لا تكون بمنزلة (إلا) في الاستثناء في كل موضوع، من ذلك قول سبب في باب (غير) : ولا يجوز أن يكون غير بمنزلة الاسم الذي يبدأ بعد (إلا)، وذلك أنهم لم يجعلوا فيه معني (إلا) مبتداً، وإنما أدخلوا فيه معنى الاستثناء في كل موضوع يكون فيه بمنزلة مثلها (1) قال في النكت: بين سبب في (غير) لا تكون بمنزلة (إلا) في الاستثناء في كل موضوع فمن ذلك ما أتاني أحد إلا زيد خير منه، ولا يجوز إلا أتاني أحد غير زيد خير منه، وذلك لوجوهين، أحدهما: أن (غير) إذا تكون معني (إلا) إذا كان بعد (إلا) اسم بصح الإضافة إليه ب (غير) وأن (غير) ليس مخالف سوؤى الاسم الذي أضيفت إليه، والوجه الثاني: أن (إلا) يقعد بعده فعل وفاعل، كقولك: ما أتاني أحد إلا يضاحك، ولا يجوز: غير يضحك فلا يصح إضافة غبر إلى المبدا والخبر، كما لا يصح إضافة إلى الفعل (2). هذا وقد أورد الشافعي كلاماً كلياماً يبين عن أصل النظر في (إلا) و (غير)، قال: «والقاعدة العامة في (غير) مع (إلا) أن غير لا تقع موضعا (إلا) في الاستثناء إلا أن تكون غير على أصلها، وتحرر في الاستثناء، وأصلها أن تكون صفة على ما قبلها، كأن (إلا) لا تقع موضع (غير) في الصفة إلا حيث تكون (إلا) على أصلها، ولا تكون كذلك إلا ومعنی الاستثناء حاصل فيها، فإن (إلا) لا تفارق أصلها، كما أن غير لا تفارق أصلها، وهذه القاعدة هي أصل النظر في الأدوات: فتتابعها (3).»

المطلب الثالث: الفرق بين (غير) الوصفي، و (غير) الاستثنائي
فَرَّق النحاة بين (غير) وصفاً، و (غير) في الاستثناء، كفرقوا بين (إلا) وصفاً.

---

(1) الكتب 2/432.
(2) النكت ص 332، ونظر: الأصول 1/285، التعلية للمقدسي 2/33، المقاصد الشافية 1/393.
(3) المقاصد الشافية 1/394، ونظر: الأصول 1/285، 286.
وع(الآ) في الاستثناء، فذكرنا في (غير) أنها إذا كانت استثناءً فقد تعرّضت لاختراق ما انخفض بها ما قبلها، فإذا كان ما قبلها إيجابًا فيها، وإذا كان ما قبلها نفيًا فيها، وع(الآ) في الاستثناء. وإذا كانت (غير) وصفًا لم تُوجَب شيئًا للاسم الذي بعدها ولم تُنفَ عنه، نحو: قام القوم غير زيد، فإن مراد المتكلم بهذا الكلام: قام القوم المخالفون لزيد (1)، كما هو الحال في (الآ) وصفًا.

المطلب الرابع: ما أفرق فيه (الآ) و(غير)

سبق أن (الآ) قد تُحَمل على (غير) كأن غيراً قد تَحَمَل على (الآ)، لا استثنائهما في مغايرة ما بعدهما إلا قبلهما، وقد أورد النحاة عدة مواقع يقتربان فيها، من ذلك ما ذكره سيبويه بقوله: «ولا يجوز أن تقول: ما أتاني إلا زيداً، وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة مثلٍ، وإنها يجوز ذلك صفة، ونظرت ذلك من كلام العرب (أجمعون) لا يجري في الكلام إلا على الاسم» (1). قال الأعلام الشنمتري: «يريد أن (الآ) وما بعدها لا تكون مقام الموصوف، كي يقام (مثلاً) و(غير)، فإن الأحرف لا تتمثَّل في الوصف، كما أن (أجمعون) لا يكون إلا عَنّا للأشياء المذكورة قبله، ولا يُقام مقام الموصوف؛ لأنه وضع للتوكيد خاصة (2). وقال سيبويه في باب (غير): «ولا يجوز أن يكون (غير) بمنزلة الاسم الذي يبدأ بعد (الآ)، وذلك أنهم لم يجعلوا فيه معيى (الآ) مبتدأ» (3)، قال أبو علي الفارسي في

(1) ينظر: الكتب 2/2453، التعليقة للفارسي 2/73، النكتات، القواعد، ص 323، حواشي الفصل للشافعي ص 255، شرح ابن يعيش 88/2، شرح الفصول ص 298، شرح النعم لابن برهان 1/153، المنصب الأكمل ص 1/107.

(2) الكتب 2/334.

(3) النكتات 327.

(4) الكتب 2/343.
المعلقة: "الاسم الذي يبتدأ بعد ( إلا )، نحواً: ما رأيت أحدًا إلا زيد خير منه، لا يجوز أن يبتدأ (غير)، فيجعل بمنزلة الاسم الذي يبتدأ بعد ( إلا )، فقيل: ما رأيت أحدًا غير زيد خير منه".(1) وقال سيرويه أيضاً: «هذا باب ما أجري على موضع (غير) لا على ما بعد (غير)، زعم الخليل عليه الصلاة والسلام جميعاً أنه يجوز ما آتاني غير زيد وعمر ...» (2)، وهذا الأخير هو الفرق الذي راما الحنابلة بقوانينهم:
إذا عطف على الاسم بعد (غير) جاز اعتبار النُفظ واعتبار المعنى، أما الاسم المعطوف على ما بعد ( إلا ) فلا اعتبار إلا للنُفظ فقط.

هذا وقد اختلف النحاة فيما حصره من فروع، فمنهم من لم يذكر إلا وجهين، أحدهما: أنه لا يجوز حذف موصوف ( إلا )، لا يقال: جاءتِ إلا زيدة، وقيل: جاءتِ غير زيدة، والثاني: أنه لا يوصف بالله إلا حين يصح الاستثناء، فيجوز: عندِ درهمِ إلا داين، لأنه يجوز إلا دايناً، ويمنع: إلا جيد، لأنه يمنع: إلا جيداً، ومن ذكر هذين الوجهين ابن هشام (3)، والمرادي (4)، والاشموني (5).

وهؤلاء من زاد فرقاً ثانياً، وهو أنه إذا عطف على الاسم الواقع بعد ( إلا ) لم يجز إلا اعتبار النُفظ، وإذا عطف على الاسم بعد (غير) جاز اعتبار النُفظ ومعنى، ومن أورد هذه الفروع الثلاثة الأَبَدِيَّ (6)، والقُصّوي (7)، وأورد ابن عصفور ثلاثة أوجه من الخلاف أيضاً غير أنه جعل منها أنه يجوز أن يوصف بالله وما بعدها.

---

(1) التعلقة 2/73.
(2) التكلاب 2/44.
(3) ينظر: المغني 1/72.
(4) ينظر: الجنى الداني ص 518، توضيح المخاطب 2/114.
(5) ينظر: شرح الأشموني على الألفية 2/446.
(6) ينظر: شرح الجزولية ص 363.
(7) ينظر: شرح القميصي ص 298.299.
الظاهرة والمضمور والمعرفة والنكرة

ومنهم من عدّة خمسة فروق الثلاثة التي أوردتها ابن هشام، وزاد فرعين، أحدهما: وقوع الجملة بعد (إلا)، ولا تقع بعد (غير). والآخر: أنك إذا قرّعت العامل قبل (إلا) لي بعدها أن يكون معقولاً به صحب نصب، بخلاف (غير) فإنه لا بد من جمهور، فقول: ما جشعك إلا ابتعاد الخير، نصباً، وتقول في (غير): ما جشعك لغيب ابتعاد الخير، ولا تحذف الكلام، وتم ذكر هذه الفروق الخمسة الشاطبي (1)، وخالد الأزرحي (2). ومن النحاة من تعرّض لبعض هذه الشروط، وقد بدورها بعضهم في غير موطئ (3).

(1) ينظر: شرح الجمل 2/263، 258/326، 332، 393/394، 395.
(2) ينظر: المفاهيم الشافية 1/362.
(3) ينظر: التصريح 1/362.
(4) ينظر: الأصول 1/248، التقديم للغامسي 2/73، النكت ص 227، 323، 322، شرح المضروب لابن النحاس 1/579، المقدمة 2/474، 477، التخمير 1/111، شرح المفصل 2/47، كشف الواقعة ص 236، الافتتاح 3/1547، شرح ألفية ابن مماته لابن المخرب 2/144، 145، 146، 147، شرح الجمل لابن عصفور 2/208، النجم الثاقب 1/484، كفاءة التحوص 90.

262
الفصل الثالث

شروط الوصف بـ (إلا)

أصل (إلا)- كـا تقدّم - أن تكون للاستثناء، وأصل (غير) أن تكون وصفًا،
ثم قد تُحمل إحداهما على الأخرى فيوصَف بـ (إلا)، ويستثنى بـ (غير). ولأصالة
(غير) في الوصفية - كـا ذكر - جاز أن يُوصف بها جمع وشبه جمع، وما ليس جمعًا،
ولا شبه جمع، وأما (إلا) فلا يُوصف بها عند النحاة إلا بشروط مختلفٍ فيها.

الشرط الأول: أن يكون الموصوفًا بها جمعًا منكَرًا، نحو: جاَّني رجل قرشُون
إلا زيد، ومنه قوله تعالى: {لاَوَكَانَ فِيهِمَا تَفَقَّدُهُمَا إِلَّا أَنْ هُمْ لْفُسُوقٌ}؛ أو مشبه الجموع,
نحو: ما جاَّني أحدّ إلا زيدٍ (1)، أو إذا (أَل)، الجنسيَّة. وإذا شرَّط كونه جمعًا -كما
قيل (2)- ليوافق حاَّلًا صفةً حاَّلًا أديَّة الاستثناء، وذلك لأنَّه لابدّ لها في الاستثناء من
مثْنِي منه متعدَّد لفظًا كان أو تقديرًا، فلا تقُول في الصفة: جاَّني رجلّ إلا زيدٍ.
وشرَّط كون الجمع منكَرًا؛ لأنه إذا كان معزُوقًا، نحو: جاَّني الرجال، أو القمَّم إلا
زيد، احتَّمَل أن يرَّذى به استغراق الجنسي، فتصح الاستثناء، واِحتَمَل أن يُشار به
إلى جماعة يُصرف المخاطبَ أن فِيهِم زيدًا، فلا يتعدَّر أيها الاستثناء، الذي هو
الأصل في (إلا)، فسالمٌ يَضْطَرَّرْ (إلا) على أصلها من الاستثناء، فاختير كونه
منكَرًا غير مخصور؛ لأنَّا يَتَحَقَّق دخولًا ما بعد (إلا) فيه، فيضْطَرَّر السامل إلى حِل
(إلا) على غير الاستثناء،

وشرَّط كونه ذا (آَل) الجنسيَّة؛ لأنَّه في معنى المكرر، وقد جَرَّم بهذه الشروط.

(1) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 2/398.
(2) ينظر: شرح الرضي 2/138.
مقالة: "فصار (الن) و (الحي) في اللغة والقرآن الكريم"

المبرد (1)، واليسار (2)، واليسار (3)، وزيارة (الناج) في (الكافية) بعده قوله: جُعَ مَكْرَهُ. غير مَصْوَرَة (4) قال في (الأناضولي): "إذا استُعمِلت (إلا) بمعنى (غير) فلا بد من هذه الشروط المذكورة، وإنها كان كذلك لضعف استعمالا صفة، فلم يستعملوها إلا في الموضوع الذي يتعذر في الاستثناء... وإنها استُمْرت أن يكون غير مَصْوَرَه احترامًا من مثيل: له عَنْدِي عَشْرَةً ِإلا درهماً، فإنّه تابع جمع مَكَّور، ولكنّه لم كان مَصْوَرًا صق أن يكون استثناءً؛ لأنك لو سكت عنه لدخل فيه، ووجب على المفرد به عَشْرَةً، بخلاف قولك: جاني رجلان إلا زيدًا، ولم يُسْتَرَط في استعمال (غير) بمعنى (إلا) تعذر جعلها صفة، كي استُمْرت في استعمال (إلا) بمعنى (غير) كوثها استثناءً؛ لأن (غير) إذا استُمْرت في الاستثناء كانت لها أمثال جرّت ذلك المجرى؛ لأن وقوع الأسماء استثناء لا يُعْد فيه، ك (مسؤوي) و (مسؤؤ)، بخلاف استعماله (إلا) صفة؛ لأنها حرف، واستعمال الحرف صفة على خلاف القياس... فأشترط فيه تعذر جرّه على أصله (6)، هذا وجوؤ الأخضر أن يُوصّف بالأن مَعْرَف بآل العهدية (7)، نحو: مُرَّت بالقوم إلا أُبيك، وجاني القولم إلا أحوك، كما أجاز أن يُوصّف بها المضمر، واستشهد بقراءة شاذة، وهي قوله تعالى: "فشربوا منه إلا أقل منهم" (8). وجوؤ ابن عصفور أن يوصّف بها..."
كل ظاهر ومضمر ونكرة ومعرفة.

هذا، ووجوز مبينه إن يوصف بها كل نكرة، ولو مفردا، فقد عقد باباً عنونه
بقوله: [هذا باب ما يكون فيه (ألا) وما بعده وصفاً بمنزلة مثلي، وغيره] (2).
ومثل بقوله: لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا. وقوله تعالى: [لوكاً فيهم  الله لا سُبُلنا] (3)، كأجاز في نحو: ما أثاني أحد إلا زيد، الإبدي والوصفي.
وظهر صنيع مبينه أن الوصويف بالألا نكرة.

الشرط الثاني: أن يتقيدها موصويفًا، فلا يُذِف، فلا يقال: جاتني إلاؤ زيد.

ونظريرها في ذلك الجمل والظروف، فإنها تقع صفات، ولا يجوز أن تنوب عن
موصويفتها (4)، خلاف (غير)، فيجوز أن يقال: قام غيّر زيد.

الشرط الثالث: صحة الاستثناء، وهو كالجميع عليه من التحويين (1)، غير أن
ظاهر كلام مبينه -كما صرح غير واحد (5)- يقتضي خلاف ذلك؛ فإنه مثل بقوله
تعالى: [لوكا فيهم الله لا سُبُلنا] (6)، وقوله: لو كان معنا رجل إلا زيد
لغلبنا. ولا يجوز الاستثناء فيها. قال الصحاب: «وقد دفعه بعضهم بأن المراض
بالاستثناء في قولهم: لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء. ما هو أعم من
المتصل والمتعلق، وإنها يمنع في الآية والمائل المصل، لا المقطع. قال الدمامي: 
وهذا يقتضي إلغاء الشرط المذكور؟ لكونه لم يجزر به عن شيء، وهو كلام مثني،
وهما أجب به عنده من أن ذلك لا يضر؛ لأن الأصل في القبول أن تكون لبيان الواقع

(1) ينظر: شرح الجمل 2/258/3.
(2) الكتاب 2/332.
(3) ينظر: الاستعضا ص 252، المغني 72/72، الفهم 3/273.
(4) ينظر: شرح الرفيق 2/129، الارشداف 2/528، هدية السبيل 2/499، كشف الوجه ص 238.
(5) حاشية الكيلاني على الكافي ص 191.
لا يقاومه(1) وقد صرح المبرد(2، 3) والجرمي(4) بجوز الوصف بإلاً حيث يصبح المقطع، فقد أجازا في قوله تعالى: "إِنَّمَا يَمْتَنُّ أُمَيِّنَاتَا [هود: 11]، أن يرتفع على الوصف لـ "أَوْلَاهُمَا قَبْلًا"، والاستثناء مقطع(5).

هذا ويُشير صحة الاستثناء سواء جاز البديل أو لا، وزعم المبرد أن الوصف بإلاً لم يجيء ولا فيها يجوز فيه البديل(6)، وأجاز في الآية الكريمة: "لَعَلَّهُمَا قَبْلًا"، في الاستثناء، وله فريق بالنصب. ومنع جمعر النجاح الاستثناء والبديل في الآية الكريمة؛ أما معهم الاستثناء من جهة المعني فلا أن التقدير حُرْبِيَّذ: لكان فيها آية ليس فيها الله لفسدنا، وذلك يقتضي بصفته أنه لم كان فيها آية فيهم الله لم نفسدا، وليس ذلك المراد(7) وأنا من جهة اللفظ فلا يجوز "اللغة" جميع متكرر في الآيات، فلا عموم له، فلا يصح الاستثناء منه، فالقول: قام رجال إلا زيادة، لم يصح اتفاقاً. وأنا معهم البديل فإن شرط البديل في الاستثناء صحة الاستثناء به عن الأول، وذلك متبوع بعد (لو)، كما يمتنع بعد (إن؟) لأنها حرفا شرطي، والكلام

(1) حاشية الصبان 2/157، 5/157. 
(2) ينظر: المفصل 4/216. 
(4) ينظر: الارشاد/3/1529، ومما جاز ذلك أيضاً الفراء والزامل المحيطي وابن حيان، ينظر: معاني القرآن. 
(7) ينظر: الفراء، والقاعد و الفراء. 
(8) ينظر: شرح المفصل/3/82. 
(9) ينظر: حاشية (الكتاب) 2/332، الارشاد/3/239، الزهراني/4/273، التخريب/1/127. 
(10) ينظر: الإملاء، 2/130، شرح التسهيل لابن مالك/2/298، 3/299-300، شرح الرضا/2/130، المغني/1/71، 72.
معهما موجبٌ، ولذا قال سببٌ: "لو قلت : لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ هلكنا، وانت تريد الاستثناء لكنك قد أحلت"، أي : أثبتت بمجموعه؛ لأنه يصر في معنى: لو كان معنا زيدٌ هلكنا؛ لأن البدل بعد إلا في الاستثناء موجب، وكذا الآية الكريمة لو كانت على البدل؛ لأن التقدير: لو كان فيها الله لفسدنا، وهو باطلُ.

وأما احتجته به المرّه من أنّ (لو) تدلّ على الامتناع، وامتناع الشيء انتفاو، والتفرّع بعده جائزٌ؛ يردُ أثِّرهم لا يقولون: لو جاءنا ديّار أكرمتِه، ولا : لو جاءني من أحدّ أكرمتِه، ولِو كانت بمنزلة النافع جاز ذلك، كا يجوز: فيها ديّار، و ما جاءني من أحدٍ. وأجاز بعضهم البدل في الآية بشرط أن يذكر المبدل مع (إلا)، ولا يقع خلل، فقوله: لو كان فيها إلا الله لفسدنا، كنا قولنا: ما في الدار إلا زيدٌ، أحدٌ إلا زيدٌ، ثم تبدل زيدًا من (أحدٍ)، فقوله: ما في الدار إلا زيدٌ.

وأجاز الفارسيٌ في الآية البديلة من حيث الصنعة، ومنعها من جهة المعنى، ويردّ إجازته ما صرح به أكثر النحاة من عدم جواز البديلة أو الاستثناء في الآية لمن جهة المعنى ولا من جهة النظف.

وأغرب ابن الحاجب، فشطر في وقوع إلا صفة، أن يتعدى الاستثناء، وذكر أنه

---

(1) ينظر: النكتة ص 326، البيان لأبي الامام 159، الإملاء 2/132، الاستعنة (ص: 248).
(2) ينظر: الكتاب/331.
(3) ينظر: شرح النسخة لابن مالك 2/298 - 299.
(4) ينظر: شرح الرسالة 2/130 - 131، المغني 1/71.
(5) ينظر: شرح الجزية للأبي 32، المغني 2/71، شرح الرسالة 2/71.
(6) ينظر: المحيط المجمع ص 83.
(7) ينظر: التعبئة 2/61.
مذهب المحققين، ثم قال: »وقد زعم قوم أنها تصح على النصة مع صحة الاستثناء، ومن يستّنكَم قولُ الشاعر (1): «وكُلّ أَيْنَ مُفَارِقَةٌ أَخْوَا، أَعْمَرُ أَيْنََّا إِلَّا الْفَرْقَانُ» وهو شاذٌ عند الأُولِئٍ (2)، ومن أخذ بشرط ابن الحاجب تأذير الاستثناء تاج الدين الإسْفِرائيي (3)، وابن النحوية، قال: »وَتَأذّرُ الاستثناء بأنّ تكون (إلا) جارية على جمع منكور غير محصور، أما كونه منكوراً فلتتأتي الروصية بها؛ إذ هي نافية مناب (غير)، و(غير) لا يوصف بها إلا النكرة؛ لأنّ تعرّف بالاضافة ... وأما كونه غير محصور فليتحقق تأذير الاستثناء، ألا ترى أنّك إذا قلت: مّرّبَتُ بِرِجَالٍ إِلَّا زَيْدٍ، جِاز أَنْ لَا يَكُونُ (زيد) داخلاً في (رجال) من قولك: جَاءَنِي رِجَالٌ لعَدُّم دَلَّالَتِهُ عَلَى الْخَصَرِ وَالْعَمْوَمْ؛ لَمْ تَنَّكَرْهُ فِي سِياَقِ الأَنثَى، فَلا تستوعّب جميع الأُفراد، فيتَخْلَفُ الاستثناء لتخليف لازمه، وهو الإخراج، ولا تستعمل صفة على تأذير الاستثناء إلا ضرورة (3). والبيت الذي ذكره ابن الحاجب أنفا، وحكم بشذوذه قد ذكر همّي عبد المحسن عبد الحميد في حاشيته على شرح الآشمي على العللاء فيه ستة تذكيرات أوردها جيِعاً، وعلق عليها، ويمكن الرجوع إليها (4).

(1) نسبه سبيويه 2/344 إلى عمر بن معد أبي كرب، ونسبه ابن السباكي في شرح أنيس سبيويه 43 إلى حضرمي بين عامر بين جميع، والبيت في المختصب 4/268، النبضرة والندك Ordering 1/383، الإنصاف 1/517، الفلك 371.
(2) شرح الفلكية 347.
(3) ينظر: لباب الإعراب ص 345.
(4) شرح أنيس ابن معطى 2/513.
(5) ينظر: واضح المسائل لتحقيق منهج السالك 3/640. 2/441.
هذا والذى أراه في هذه الشروط - والله أعلم - هو ما ذكره ابن ناظر الجيش في شرحه على التسهيل أن أكثر الأمور المشرطة في وقوع (إلا) وصفاً غير لازم، ولم يتحقَّق فيها سوى شرط واحد، وهو أن يكون الموصوف بها مذكوراً، فلم ينص سببته إلا عليه، ولم يتعرض لغيره، بل أمثلته التي مثل بها تدفَّعْ غير ذلك، كاشتراط الجمعية، أو شبها، وعدم التعريف، وشاششاط الصلاحيَّة للاستثناء، ولا ينبغي العدول علَّهُ قاله سيبويه؛ إذ لم يتهض على خلافته دليلٌ (1)، وقوِّي ما ذهب إليه ابن ناظر الجيش تصريح غير واحد من النحاة بأن بعض أمثلة سيبويه، وكذا استشهده بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ فِي مَثَلٍ مِّنَ الْأَطْفَاءِ إِلَّاَ أَنَّ اللهَ لْفَسَّدَهُ﴾ تختلف ما عليه أكثر النحاة من اشتراط صحة الاستثناء (2).

---

(1) ينظر: لماض القواعد بشرح تسهيل اللفائج -3-، ورق: (511).
(2) ينظر: المعني -72-، دراسات لأصول القرآن -1-، 232.
الباب الثاني

تقارحْ (إلا) و (غير) في القرآن الكريم

جاءت (إلا) بمعنى (غير) الوصفية، و (غير) بمعنى (إلا) الاستثنائية في القرآن الكريم، كما جاءت في كلام العرب. وفي هذا الباب أذكر - إن شاء الله تعالى - على سبيل المثال لا الحصر ما ورد من الآيات في هذا الشأن.

الفصل الأول

آيات (إلا) وصفاً

• قوله تعالى: "ولا دلَّنا في الكتاب أبداؤَينَاء، في سجَّدَينَ إِلاَّ إِليِّ" [البقرة: 24].

قال العَكْبَرِي: "إِلاَّ إِليِّ مَقَرْنَاءٌ بَيْنَ الرَّفِيعِ"، والوجه فيه أنه جعل (إلا) بمعنى (غير) ورفعه عل الوصف بمعنى التوكيد للضمير في: "فسجَّدَينَ" [ر]. كأن يكون وهو الأرجح في نظري - والله أعلم - أن تكون إلا بمعنى (لكن) وما بعدها مبتدأ.

• قوله تعالى: "إِنَّكَ توْلِدْتُ إِلاَّ قَبَلًا وَصُحُمَ" [البقرة: 88].

قال العَكْبَرِي: "إِنَّكَ قَبَلًا وَصُحُمَ النَّصَبُ على الاستثناء... وفرَّق بالَرَفِيع شاذًا (2)... ويُجوز أن يكون توكيدًا للضمير المرفوع المستنئ منه، وسبوبيه وأصحابه يُسْمِونه نعتًا ووصفًا (3)."

---

(1) تقرأ بها جناح بن حبيب، ينظر: منحصر شواهد القراءات لابن خالد فيه ص 4.
(2) إعراب القراءات الشواذ 148/1.
(3) في البحر المحيط 1/287: وروى عن أبي عمرو أنه تقرأ (إلا قليلا) بالرفع، وقرأ بذلك أيضًا قوماً.
(4) الإملاء 1/47.

٢٧٠
قوله تعالى: {قوله: لا قليلاً يُقرّ بالزَّفَع على أنه وصف للضمير في {فَتَرَى} ... و(لا) في هذا الموضع يعني (غير)؟}. (1) قوله تعالى: {وَفَلَمْ تَحْصِنْتَ مِن آباؤِهَا إِلَّا كَمَا سَلِفَتْ} [النساء: 24]. قال القرطبي في تفسير قوله تعالى: {لا يَدْفَعَتْ} فيهما لَمْ تَعْمَلَ إلا المَوْتَة الأَوْلَى} [الدخان: 56]. {إِلَّا الْمَوْتَةُ الْأَوْلَى} على الاستثناء المنقطع ... وقيل: (لا) بمعنى سَوَى ... كقوله تعالى: {وَلَا تَفْعَلَ كَمَا كَفَأْتَنَا مَعَ أَبَاهَا} {إِلَّا مَا قَدْ سَلِفَتْ} [النساء: 22]. (2). قوله تعالى: {أَجْبَتْ لَكُمْ هُدِيَةً الْأَخْيَرَ إِلَّا مَا يَبْقَ عَلَيْكُمْ} [المائدة: 1]. قال في (البيان): {ما} في موضعه وجهان ... والثاني: أن يكون مرفوعًا لأنه

(1) من مدارس القرآن 2/266.
(2) في محرَّر الشوادّة لأبي خالد س - - - إلى الرفع أين والأسماء. وذا التفسير الكبار للرازي 1/182. 226.
(3) في البحر المحيط 2/176 - 177.
(4) إعراب القراءات الشوادّة لمعكّر 1/231 - 236. في مباشر مدارس القرآن للفراء 1/176 - 177.
(5) الجمع للقرطبي 152 - 152/152.
صفة "هيئة الألفاظ"، كم تقول: أجلت لكم هيئة الألفاظ غير ما يتبَّل، فإذا
أيقت (إلا) وما بعدها مقام (غير) رفعت ما بعد (إلا) (1).
وقال أبو حيان: "إلا ما يأتي علَّكم هذا استثناءً من هيئة الألفاظ ... (ما)
في موضوع نصب ... وجوز الرفع عن الصفة لـ "هيئة" (2).

قوله تعالى: "إلا قوم يؤمنون" (يونس:98).
قال الزجاج: "وجوز الرفع (3) على أن يكون على معنى: فهذا كانت قرينة،
آمنت غير قوم بونس فيكون "إلا قوم يؤمنون" صفة (4).
وقال الأخفش: "وقد يكون "إلا قوم يؤمنون" رفعاً، تجعل (إلا) وما بعده
في موضوع صفة بمنزلة (غير) (6).
وفي (إعراب القرآن) للنحاس: "... وجوز "إلا قوم يؤمنون" بالرفع ... وسن
أحسن ما قبل في الرفع ما قالت أبو إسحاق، قال: يكون المعنى: غير قوم بونس،
فلها جاء بإلا أعرب الاسم الذي بعدها بإعراب (غير) (3).
وفي الإملاء: "إلا قوم يؤمنون" هو منصوص على الاستثناء المقطع ... ولو
كان قد قرئ بالرفع لكانت (إلا) فيه منزلة غير (6).

قوله تعالى: "فَلَاتَوَّلَ آيَةً مِّنَ الْقُوْرُونِ فَّيُطْبِعُهَا يَتَهَوَّبُ عَنَّ الْمُسَاءِلِ فِي
الأَرْضِ إِلَّا كَيْلَآ يُتَمَّنِي مُتْحَرِّصًا مَّنْ هَمٍّ (6:111) .

(1) البيان لابن الأثير 1/282.
(2) البحر الحبيط 3/412.
(3) في مختصر الشواذ لابن خالد (58): "إلا قوم بونس بالرفع، وري عن الجرمي والكسائي".
(4) معاني القرآن 3/35.
(5) معاني القرآن 1/295.
(6) إعراب القرآن 2/76-75.
(7) الإملاء 2/33.

272
قال الفراء: «هو استثناء على الانقطاع مما قبله... ولو كان رفعاً كان صواباً». وفي (معاني القرآن) للأخفش: "و في قراءة عيسى رضي الله عنه فشروا عنه إلا قليل".

و"ولا أقبلوا على أحداً يذهب ناراً النار لا يغفر له من ناراً إلا الله« صفة »(1).

وقال أبو حيان: "...وقرأ زيد بن علي "إلا قليل" بالرفع «(2)، وسبق عن أبي حيان أن الاسم بعد «إلا» إذا رفع، وسبقه كلام موجب كان رفعه على الوصفية.

فوله تعالى: "حُفظَنَّهَا من يَعُودُونَ جَمِيعًا إِلَّا مَنْ أُثِّرَتْ أَنْتَحُبُ" [الحجر: 18-19].

قال في البحر المحيط: "وقال الحوفي (من) بدل... وهذا الإعراب غير سائغ ...

لكن يجوز أن يكون "إلا من اسم التفعيلة نعتاً على خلاف في ذلك"(3).

فوله تعالى: "لَوْ كَانَ فِيهَا أُمَّةٌ فَلَا يَفْلَحَ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَ أَهْلَهَا" [الأنبياء: 22].

قال الفراء في المعاني: "(إلا) في هذا الموضوع بمنزلة سوى كأنك قلت: لو كان فيها أمة سوية، أو غير الله لفسد أهلها" (4).

وفي (معاني القرآن) للزجاج: "و (إلا) في معنى (غير)، المعنى لو كان فيها آمة غير الله لفسدنا، و(إلا) صفة في معنى (غير)"(5).

وقال في (إعراب القرآن): "لَوْ كَانَ فِيهَا أُمَّةٌ فَلَا يَفْلَحَ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَ أَهْلَهَا" التقدير عند سبيسيه والكسائي: غير الله" (6).

(1) معاني القرآن 2/266.
(2) البحر المحيط 5/272.
(3) البحر المحيط: 4/505.
(4) معاني القرآن 2/200.
(5) معاني القرآن 3/388.
(6) إعراب القرآن للتناس 2/369.
فقارض (لا) و (غير) في اللغة وفي القرآن الكريم

وفي (البيان) لابن الأنبари: "(لا) في موضوع (غير)، وهي وصفٌ

لَجُمَّدَهُ (البيت) (1).

وفي (البرهان) للزركشي: "(لا) ترد لمعانٍ الرابع: بمعنى (غير)

كقوله تعالى:

لَا تَظْهَرَ عَلَى النَّاسِ إِلَّا اَلَّذِينَ أُخْرَجُوا بِبَيْنِ يَدَيْهِمْ يَسْتَبْرِعُونَ حَيٍّ إِلَّا أَنْ يَقْتُلوُا رَبَّهُ (2).

وفي البحر المحيط: "ثم إن الزغشوئ حين مثل البديل قدره... وهذا تمثيل للصفة، جعل (لا) بمعنى يسوى، ويصح على الصفة لا على البديل، فالتبس عليه باب الصفة باب البديل" (3).

وقوله تعالى: "(لا) أَهْيَأْنَ أُنْفِقُوا مَا أَضْرَبْنَا لَنَفْسِهَا (4) [النور: 7].

وفي (البرهان) للزركشي: "فلو كان استثناء لكان من غير الجنس... وإذا جعل وصفاً فقد أفس فيه خلافة الجنس، فإن (لا) هنا لمثلة (غير)، لا بمعنى الاستثناء" (5).

---

(1) البيان 3/159.
(2) البرهان للزركشي 4/239.
(3) البحر المحيط 6/304.
(4) الإمام 2/121. وينظر: الجامع للفقري 2/297.
(5) البحر المحيط 6/374.
(6) البرهان 4/239.

٣٧٤
وقال في الإملاء: "لا أسلمُ الله للهُ نعت لـ؛ شهادة أو بدل منه"(1).

قوله تعالى: "قل لا يعترض من في السموات والأرض آية الله إلا الله"(السمى: 125).

في الإملاء: "لا إله إلا الله بدل من (من)... وقيل: "لا إله إلا الله" بمعنى غير، وهي صفة لـ (من)"(2).

وفي (البحر المحيط) و"لا إله إلا الله" استثناء منقطع... وارتفع على البند، أو الصفة"(3).

قوله تعالى: "وإذ قال إبراهيم لأبيه وقومه: إني براءًا وما تعبدي إلا الله"(4).

قال في (الكشف): "اللذى قطري فيه غير وجه... وأن تكون صفة بمعنى غير (غير)... على أن (ما) في (ما تعبديون) موصوفة تقديره: إنني براءاً بمن أهية تعبديها غير الذي قطري، فهو نظير قوله تعالى: "لُو كان يهِي ما هُيَ إلا الله لفسدنا"(5).

وقال في (البحر المحيط): "قال ابن عطية: قدَر قوم (الله) ب(بيوي)، وضعف ذلك الطبري، قدَرها بـ(بعد)... وليس تضعيفه بصحيح، بل يصح المعنى ب(بيوي) ويتّفق"(6).

وفي (الجامع) للفرطي: "لا المونة الأولات" على الاستثناء المتقطع... وقيل: إن (الله) بمعنى (بيوي)"(7).

---

(1) الإملاء، 154/2
(2) الإملاء، 174
(3) البحر المحيط، 91
(4) الكشف، 240/4
(5) البحر المحيط، 40/8
(6) الجامع للفرطي، 152/16
(7) الجامع للفرطي، 152/16
• قول تعالى : "أَلَّذِينَ يَجْعَلُونَ كَبِيرٌ الْلَّهُ وَالْمُجْسِنَ إِلَّا الْقَدَمْ" (الجَهَمْ :32).

في (الكشف) : "ولا يخلو قوله تعالى : "إِلَّا الْقَدَمْ" من أن يكون استثناءاً منقطعاً، أو صفه ، كقوله تعالى : 
"لْوَالَّذِينَ فِي هَذَا الْقُرْآنِ إِلَّا اللَّهُ تَفَصِّلُهُمْ".(1)

وفي (البحر المحيط) : "إِلَّا الْقَدَمْ" استثناء منقطع ... أو صفه ، أي : كبائر
الإثم غير الْلَّهَمْ"(2).

(1) الكشف 4/415.
(2) البحر المحيط 8/164.
الفصل الثاني

آيات (غير) في الاستثناء

• قوله تعالى: ﴿جزاً بين أمْنُعُهُمْ غَيْرَ الْمُضْطَرِبِ عَلَيْهِمْ﴾ (النافع: 7).

في (معاني القرآن) للزُّجاج ويجوز نصب (غير) على ضريبين: على الحال وعلى الاستثناء، فكانت قلّت: إلا المضطرب عليهمٍ(1).

وقال الأخفش: وقد قرأ أُولِّم غَيْرَ الْمُضْطَرِبِ عَلَيْهِمْ﴾ جعلوه على الاستثناء الخارج من أَوْلِ الكلام﴾ (2).

وفي (الجُهَّة) للفارسي: «وَقَالَوا: يُجَوز النصب على ضريبين: على الحال، والاستثناء»(1).

وقال في (المشكاة): «وقد رُوِى نصب (غير) عن ابن كثير وغيره، ونصبها على الحال... وإن شئت تنصبه على الاستثناء المقطع عند البصريين﴾ (3).

و في (البحر المحيط): «فائزٌ على البند من ذيّ الْبِنْمٍ عن أبي عمل، أو من الضمير في (عليهم) وكلاهما ضعيف... أو على الاستثناء قاله الأخفش والزُّجاج وغيرهم»، وهو استثناء مقطع﴾ (4).

(1) معاني القرآن 1/53.
(2) نسبت في الجُهَّة المُقْارِبَيَّة (1/142) إلى ابن كثير مع خلاف. وفي مختصر الشوذا لابن خالد ص 1 إلى النبي ﷺ، وعمر بن الخطاب، والخليفة بن أحمد عن ابن كثير. وفي الكشاف (2/11) إلى رسول الله ﷺ، وعمر بن الخطاب، وروى عن ابن كثير. وفي البحر المحيط (1/29) وروى الخليل عن ابن كثير النصب، وهي قراءة عمر وابن مسعود وعلي وعبد الله بن الزبير.
(3) معاني القرآن 1/166.
(4) الجُهَّة 1/142، ونظر: إعراب الشوذا 1/103.
(5) المشكاة 1/72.
(6) البحر المحيط 1/29.
قوله تعالى: لا يَسْتَوِي الْيَوْمِ الْمُتَّنَبِّئِينَ عِنْدَ الْأَقْرَضِ وَالْأَقْرَضُونَ في سبيل الله
(النساء: 95).

قال ابن خالد فيه (الحججة): لا يقرأ بالرفع والنصب (1).

والحجة مثاب أن نصب أن جعل (غير) استثناءاً بمعنى (إلا). (2).

وقال في (الكشف): قرأ الكسائيون ونا사를 ابن عامر بالنصب على الاستثناء من (الفاعدين)؛ لأنه ثبت أنه نزل بعد نزول لا يستوى القيودون. فلو كان صفه لم يكن النزول فيها إلا في وقت واحد. (3).

وفي (الإيضاح): لا يختلف في (غير)اَءْفَرْنَ أَعْطَاهُمْ هَذَا كَثِيرَة أَوْ بُعْضَهُ وَعَاصِمَةً وَحَمْزَة وَيَعْقُوبُ بِرَفَعِهِ الرُّءَاءَ ... وَافْقِهِمُ الْبَزِيدَةَ وَالْحَسَنُ وأَلْعَبٌ وَالبَاقُونَ بِنَصْبِهَا عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ عَلَى الْحَالِ مِن الْقِيْدُونِ. (4).

قوله تعالى: ما كَأَمْامِي إِلَّا غَيْرُهُ [الأعراف: 95]. (5).

في (البحر المحيط): قرأ عيسى بن عمر (غير) بالنصب على الاستثناء. (6).

قوله تعالى: فَمَن يَضُرِّف مِنَ الْأَلْبَابِ عَصَبْهُ. فَمَا تَزِيدَنَّهُ غَيْرَ تَذْيِبِهِ [هود: 123].


(1) في غيبة النفع: لا يُأْقَوْنَا وَشَامِي وَعَلَى نَصْبِ الرَّاءِ.
(2) الحججة ص 101.
(3) الكشف 296.
(4) الإيضاح ص 193.
(5) سورة الأعراف: الآية (95).
(6) في مختصر الشواهد: ما لكم من الله غيره! بالنصب لغة قيم.
(7) البحر المحيط 320.
تفسيراً (1).

قوله تعالى: "أو ألقِتِ مِنْ أَلْلَهِمْ عَلَىَّ أَوْلِيَ الْأَلْبَاسِ مِنْ أَلْلَهِمْ (النور: 31) .

قال في (الكشف): "فرقَ (غير) بالنصب على الاستثناء أو الحال" (2).

وفي (البحر المحيط): "قرأ أبن عامر وأبو بكر بالنصب (3) على الحال أو الاستثناء" (1).

قوله تعالى: "هل من خليق غير الله يزعمون من الشماعين والأرض" (فاطر: 3).

في (الكشف): "فرق بالحركات الثلاث: فانجر والرفع على الوصف لفظًا وحالًا، والنصب على الاستثناء" (3).

وفي البحر المحيط: "قرأ الفضل بن إبراهيم النحوي (غي) بالنصب (1) على الاستثناء" (1).

(1) الإمام: 46/2.
(2) الابتكر: 226/3.
(3) الباحث المحيط: 449/7.
(4) في النشر (2/333): "قرأ أبو جعفر واين عامر وأبو بكر بالنصب الراء". وكذا في الموسوعة ص 318، وفي الإجابة ص 324، وفي أرقام التأكيد ص 320/2، شعبة واين عامر. وفي الغيث ص 199: "قرأ الشافعي وشعبة".
(5) الابتكر: 379/5.
(6) كذا في مختلف الشواذ ص 123.
(7) البحر المحيط: 300/7.

279
الخاتمة

في نهاية هذا البحث يحسن بن أن أسجل أهم ما خرجت به من نتائج، وهي:
1- ما اشترط النحاة لمجيء (لا) صفة لم ينص سيبويه على شيء منها سوى ذكر الموصوف.
2- قول جهور النحاة: إن (لا) لا تكون صفة إلا في موضوع تكون فيه استثناء
ببطل بابتشهادهم بقوله تعالى: {لَوْ كَانَ فِي مَثَلٍ نِّبَأً إِلَّا أَنَّا لَفَسَدْنَا} مع منعهم الاستثناء فيها، وأيضًا بضعه تعديل سيبويه بقوله: لو كان معنا رجلٌ إلا رحمة،
3- من النحاة - على قلة - من أجاز البدل في الآية الكريمة ومنهم من أجل
الاستثناء.
4- الفرق بين (لا) الاسيطانية، (لا) الوصفية أنك إذا قلت: قام القوم إلا
زيدًا. فزيدي محتوى عليه بعدم المجيء، وإذا قلت: جاى القوم إلا زيدًا، فزيد لم
تتعرض له بنفي أو إجاب، بل للمغادرة له خاصة. وكذا الفرق بين (غير)
الاسيطانية و (غير) الوصفية.
5- أكثر النحاة على أن (غير) نكرة، وإن أضيفت إلى معرفة.
6- قول النحاة: تكون (غير) للاستثناء إذا صلح أن يقع (لا) موضوعها. متوقف
بتجوزهم: هذا درهم غير جيد، حيث لا يصح وقوع (لا) فيه.
7- كل موضوع تكون فيه (غير) استثنائية يجوز أن تكون فيه صفه ولا عكس.
8- القاعدة العامة في (غير) مع (لا) أن (لا) تقع وقوع (لا) في الاستثناء إلا أن
تكون غير على أصلها، وتجري في الاستثناء، وأصلها أن تجري صفة على ما قبلها،
كما أن (لا) لا تقع وقوع (غير) في الصفة إلا حيث تكون (لا) على أصلها من
الاستثناء، ولا تكون كذلك إلا ومعنى الاستثناء حاصل فيها، (لا) لا تفارق
أصولها، كما أن غيراً لا تفارق أصلها.

280
<table>
<thead>
<tr>
<th>المصادر والمراجع</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1. المخطوطات</td>
</tr>
<tr>
<td>2. الرسائل العلمية</td>
</tr>
<tr>
<td>3. أبو عبد الله بن الفخار، المعروف في الدراسات النحوية، مع تحقيق كتابه شرح الجمل، رسالة دكتوراه</td>
</tr>
<tr>
<td>4. بكلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، إعداد: أحمد بوا ولد الشيخ</td>
</tr>
<tr>
<td>5. شرح ألفية ابن معتز المسمى حرص القوائد وقيد الأوراد، لابن النحوية، من أوله إلى نهاية بأب التوابع، دراسة وتحقيق: رسالة دكتوراة بكلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، إعداد عبد الله بن فهيد</td>
</tr>
<tr>
<td>6. السفر الثالث من المنتحب الأكمل على كتاب الجمل، للخلف، دراسة وتحقيق: رسالة دكتوراه</td>
</tr>
<tr>
<td>7. الكلية العربية، جامعة أم القرى، إعداد: إبراهيم رجب بخيت</td>
</tr>
<tr>
<td>8. شرح الجامعة الثلاثية، السفر الثاني، من أوله إلى نهاية بأب تطبيق الفهم، دراسة وتحقيق: رسالة دكتوراة بكلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، إعداد: معتمد بن معتمد بن عاقلة</td>
</tr>
<tr>
<td>9. السفر الرابع، لأبي جعفر الرجفي، السفر الثالث، تحقيق ودراسة: رسالة دكتوراة بكلية اللغة العربية</td>
</tr>
<tr>
<td>10. الدكتوراه، بكلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، إعداد: سلوى محمد عمر عرب</td>
</tr>
<tr>
<td>11. شرح الكافية لأبي الحجاج، دراسة وتحقيق: رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية، جامعة الأزهر</td>
</tr>
<tr>
<td>12. الدكتوراه بكلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، إعداد: جمال خضير</td>
</tr>
<tr>
<td>13. شرح تجديد النصيحي على الكافية، من أول المصونات إلى أول المنشآت، تحقيق ودراسة: رسالة</td>
</tr>
<tr>
<td>14. الدكتوراه بكلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، إعداد: عثماني ياسين</td>
</tr>
<tr>
<td>15. الكشف الواقي في شرح الكافية، لمحمد بن عمر المحلي، دراسة وتحقيق: رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، إعداد: تحت إشراف ومنير الخضير</td>
</tr>
</tbody>
</table>

عدد الناسع: 211

مجلة معهد الإمام الشافعي للدراسات القرآنية

جمادي الآخرة 1431 هـ
- **تفارض (إلا، و) في اللغة وفي القرآن الكريم**

د. مصطفى فؤاد أحمد

- كفاية النحو في علم الآراء هو من الممكن أن يكون تم تخصص تخصص كفاية النحو في علم الآراء. إعداد: فوزية رشاد أبو عيش.

- **الخط الجماعي في الأصول والفرع في النحو.** لمحمد بن علي بن بعيض الصالحي، الجزء الثاني.

- تحقيق ودراسة: رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية، جامعة أم القرى. إعداد: مؤمن صبري عوض.

- هيئة النسيج إلى بيان مسائل البسملة، لعبد القادر بن أبي الباصل المكي، الجزء الثاني. من أول باب الاستغفار إلى آخر باب الإيضاح، دراسة وتحقيق: رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية، جامعة أم القرى. إعداد: عبد العزيز بن النجار صاحب الجيل.

- **المطبوعات**

1. أسار النحو، لابن كمال باشا، تحقيق: أحمد حسن حامد، الطبعة الثانية، دار الفكر للطباعة والنشر، 1422هـ/2002م.

2. الأدب والنظر إلى النحو، للسويدي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، 1406هـ/1986م.

3. الأدبيات النحوية أعياد القرآن الكريم، لابن الحاجب، تحقيق: هاني حسن حمودي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، 1405هـ/1985م.

4. إبراهيم فضائل البشر في القراءات الأربع عشر، للشيخ / أحمد الدبيطي، تصحيح على محمد الطباعي، دار الندوة الجديدة، بيروت.

5. اشتباك النحو من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى، مطبعة المدينة، مصر، 1418هـ/1998م.

6. الإرشاد إلى علم الآراء، لحمد القرشي الكبسي، تحقيق ودراسة: عبد الله علي الحسيني البركاني، وحسن سالم العمري، الطبعة الأولى، مطبوعات مركز حقيقة التراث الإسلامي، بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1410هـ/1999م.

7. الاستناد في الاستناد، للقرآن، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1406هـ/1986م.

8. إعراب القراءات المشوار، لأبي البناء العكربي، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، دار الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1417هـ/1996م.


- **الإضافة في مسائل الخلاف بين التجويد المبكر والكوفيين، لابن الأنباءي، دار الفكر.**

- إملاء ما بين الرحمان مسن ووجه الإعراب والقراءات، لأبي البناء العكربي، دار الكتب العلمية.

- **ب2**
- بيروت ، الطبعة الأولى، 1399 هـ /1980 م.
- الإيضاح المفصل، لأبي علي الفارسي، تحقيق حسن شافر فرود، دار العلوم ، الطبعة الثانية، 1988 م.
- الإيضاح في شرح المفصل، لأبين الحجاج النحوي، تحقيق: موسى بنائي العليل، وزارة الأوقاف، العراقية.
- الأزهار في علم الحروف، للهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة، دمشق، 1391 هـ/1971 م.
- الأصول في النحو، لأبين السراج، تحقيق: عبد الحسين القنتلى، الطبعة الرابعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1420 هـ /1999 م.
- البحر المخطى، لأبي حيان الأندلسي، الطبعة الثانية، دار الفكر، 1403 /1983 م.
- البيان في شرح المفعول، إبراهيم السكوك، تحقيق: علاء الدين حودة، الطبعة الأولى، دار غيناز، 1433 هـ/2002 م.
- البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق أبو النسيم إبراهيم، الطبعة الأولى، عيسى البابي، الحلب، 1377 /1958 م.
- البصرة والضنكورة، للصميري، تحقيق: أحمد مصطفى علي، الدين، الطبعة الأولى، مطبوعات مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1420 /1982 م.
- النصوص الكبيرة، للفخر الرضا، الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- التلخيص على كتاب سيدنا، للفارسي، تحقيق: عوض بن حمد الفوزي، الطبعة الأولى، مطبعة الأمانة، القاهرة، 1242 /1961 م.
- توضيح الفاؤوس والممالك، بشرح الفيتية ابن مالك، للمرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سبيلان، الطبعة الأولى، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1396 /1976 م.
- الوطاقة، لأبي علي الشافعيان، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، الطبعة الثانية.
- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، تحقيق: محمد إبراهيم الخنازري، الطبعة الأولى، دار الحديث، القاهرة، 1414 /1994 م.
- جهرة اللغة، لاين جريدة، مؤسسة الجريدة وشركاء القاهرة.
- جوهر الأدب في معرفة كلام العرب، للإربلي، تحقيق: حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1404 /1984 م.

283
تقارن (الإلا و (غير) في اللغة وفي القرآن الكريم

د. مصطفى فؤاد أحمد

- الجليم الداني في حروف العقان، للمرادي، تحقيق: فخر الدين قباوه، محمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1432 هـ / 1913 م.
- حاشية الصبان على شرح الأثري وشرح الشواهد للعيان، تحقيق: عيسى البابي الحلي وشركاه.
- المقدمة للقراءة الفناء، للقارئي، تحقيق: بندر الدين قهوجي، ببشر حوضاني، الطبعة الأولى، دار الأمون للتراث، دمشق، بيروت، 1484 هـ / 1964 م.
- المقدمة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، 1971 م.
- شرح أبا سيح السيرافي، تحقيق: محمد علي سلطانی، دار الأمون للتراث، دمشق، بيروت، 1979 م.
- شرح الأنفوحي على ألفية ابن مالك منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الطبعة الثالثة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- شرح السهمي، لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدر المختي، الطبعة الأولى، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، 1410هـ / 1990 م.
- شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، ومعه حاشية الشيخ ياسين، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاه.
- شرح ملجم الجاحظ، المثنى، لابن عصفور، تحقيق: صاحب أبو جاح، الطبعة الأولى، عام الكتب، القاهرة، 1419هـ / 1999 م.
- شرح الراضي على الكافية، تصحح وتعليق: يوسف حسن عمر، الطبعة الثانية، جامعة فاز بونس، بحريني، 1996 م.
- شرح الفصل، لابن عيش، دار الكتب، بيروت.
- شرح الفصل في صنعة الإعراب، الموسم بانتخاب، لصدر الأفضل الخوارزمي، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العشيمي، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990 م.
- شرح المقرب، المعجم التفاعلي، لابن النجاشي الحلي، تحقيق: خيري عبد الراضي عبد الله، الطبعة الأولى، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، 1426هـ / 2005 م.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: عبد الممع أحمد هريدي، الطبعة الأولي، مطبوعات...
مكتب البحث العلمي، جامعة أم القرى، 1402 / 1982.
- شرح الممع في النحو، المواسفي الضرير، تحقيق: رجب عثمان محمد، رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، الشركة الدولية للطباعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1420 هـ/ 2000 م.
- شرح الممع، لاين برهان الجعبري، تحقيق: فأزى فارس، الطبعة الأولى، الكويت، 1404 هـ / 1984 م.
- شرح المقدمة المحسية، لاين برشاش، تحقيق: خالد عبد الكريم، الطبعة الأولى، الكويت، 1376 هـ.
- غيب الفعل في القراءات السبع، علي النوري الصفاقسي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الفوائد والقواعد، للطيبين، تحقيق: عبد الوهاب عمرو الكحلاط، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1422 / 2002 م.
- القاموس المحيط، للغائر أبوادي، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميركية، 1372 هـ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400 / 1980 م.
- قرط الندى ويل الصدي، لاين هشام الأصبري، تحقيق/ محمد علي الدين عبد الحميد، مشروعات المكتبة المصرية، بيروت، 1384 م.
- الكافئة في النحو، لاين الحاجب، تحقيق: طارق نجم الدين عبد الله، الطبعة الأولى، مكتبة دار الوفاء لنشر وتوزيع، جدة، 1407 / 1986 م.
- كتاب سبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، 1402 / 1982 م.
- كتاب سبويه، معا (توصيل عن الذهب من معدن جوهر الأدب في علم عجائب العرب)، الطبعة الأولى، مطبعة كبيرة الأميركية، القاهرة، 1316 /1995 م.
- لسان العرب، لاين منصور، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1419 / 1999 م.
- كتاب الإعراب، للإسبرينين، تحقيق: باء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، دار الرفاعي للنشر، الطباعة.
- الممع في العريض، لاين جنب، تحقيق: حامد الميمن، الطبعة الثانية، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، 1405 / 1985 م.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لاين خاليل، المطبعة الرحمانية، القاهرة، 1344 / 1935 م.

285
د. مصطفى فؤاد أحمد

- تفسير (لا) و (غير) في اللغة وفي القرآن الكريم

مشكل إعراب القرآن، لمكي القيسي، تحقيق: حامد صالح الضامن، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1407 هـ/1987 م.
- معاني القرآن، للاختيار، تحقيق: عبد الأمير محمد أمين الورد، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت.

1485 م.
- معاني القرآن، لكلمة، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت، 1483 هـ.
- معاني القرآن وأعرابه، للزواج، تحقيق: عبد الجليل شلبي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت.

1488 م.
- معجم معاييس اللغة، لأحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، 1399 هـ/1979 م.
- مغني اللب عن كتب الأدب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد حيى الدين عبد الحميد، مطبعة المدينة، القاهرة.

- الفصل في علم العربية، للمعشرى، الطبعة الثانية، دار الجيل، بيروت.
- القاضي النافع في شرح الخلافات الكافية، لإبراهيم الشافعي، تحقيق: عياد البياني، الطبعة الأولى، دار التراث، مكة المكرمة، 1417 هـ.
- المفصل في شرح الإيضاح، لعبد القادر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد، 1482 م.
- القفص للجبر، تحقيق: محمد عبد الحافظ عطية، مطبوعات وزارة الأوقاف المصرية، 1415 هـ.

1994 م.
- النجم النافع شرح كافية ابن الحاج، لصلاح بن أبي القاسم، تحقيق: محمد جمعه حسن نعة، الطبعة الأولى، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، صنعاء، 1424 هـ/2003 م.
- النصر في القراءات العشر، لابن الجزري، دار الفكر.
- الكنت في نسخ كتاب سبيسي، وتبين الخفي من نظرته، وشرح أبياته وطريقة، للأعلم الشنقيطي، ضبطته: بحري بارد، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1425 هـ/2005 م.
- جميع المواضع في شرح جمع الجامع، للسيوطي، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مرزوم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1492 هـ/

1992 م.
- الواضح، لأبي بكر الزينبي الإشبيلي، تحقيق: عبد الكريم خليفة.
- واصح المسالك لتحقيق منهج السلاطين إلى ألفية ابن مالك (شرح الأصولي)، لمحمد حيى الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة، مكتبة التهجة المصرية، القاهرة.

286
# فهرس الموضوعات

<table>
<thead>
<tr>
<th>الموضوع</th>
<th>الصفحة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>المقدمة</td>
<td>246</td>
</tr>
<tr>
<td>معنى التعارض</td>
<td>247</td>
</tr>
<tr>
<td>الباب الأول: تقاربي (إلا) و (غير) في اللغة</td>
<td>248</td>
</tr>
<tr>
<td>الفصل الأول: &quot;إلا&quot;</td>
<td>248</td>
</tr>
<tr>
<td>المبحث الأول: (إلا) بين الإفراد والتركيب</td>
<td>248</td>
</tr>
<tr>
<td>المبحث الثاني: معانيها ودلالاتها</td>
<td>249</td>
</tr>
<tr>
<td>المبحث الثالث: (إلا) في الاستثناء</td>
<td>250</td>
</tr>
<tr>
<td>المطلب الأول: ما تفردت به</td>
<td>250</td>
</tr>
<tr>
<td>المطلب الثاني: حكم الاسم بعدها</td>
<td>251</td>
</tr>
<tr>
<td>المبحث الرابع: (إلا) في الوصف</td>
<td>252</td>
</tr>
<tr>
<td>المطلب الأول: علة حملها على (غير)</td>
<td>252</td>
</tr>
<tr>
<td>المطلب الثاني: إعراها</td>
<td>253</td>
</tr>
<tr>
<td>المطلب الثالث: الفرق بين (إلا) في الاستثناء (إلا) في الوصف</td>
<td>254</td>
</tr>
<tr>
<td>الفصل الثاني: (غير)</td>
<td>255</td>
</tr>
<tr>
<td>المبحث الأول: (غير) في الوصف</td>
<td>255</td>
</tr>
<tr>
<td>المطلب الأول: معناها واستعارتها</td>
<td>255</td>
</tr>
<tr>
<td>المطلب الثاني: موصوفها</td>
<td>255</td>
</tr>
<tr>
<td>المطلب الثالث: إعراها</td>
<td>256</td>
</tr>
<tr>
<td>المطلب الرابع: هل تعرف (غير) بالإضافة إلى معرفة 9</td>
<td>256</td>
</tr>
<tr>
<td>المبحث الثاني: (غير) في الاستثناء</td>
<td>257</td>
</tr>
<tr>
<td>المطلب الأول: علة حملها عليه</td>
<td>257</td>
</tr>
</tbody>
</table>

287
<table>
<thead>
<tr>
<th>الفصل الأول: آيات ( إلا ) وصفاً</th>
<th>الفصل الثاني: آيات ( غير ) في الاستثناء</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>276</td>
<td>279</td>
</tr>
</tbody>
</table>

الباب الثاني: تقارب ( إلا ) و ( غير ) في القرآن الكريم
الفصل الثالث: شروط الوصف به ( إلا )
المطلب الرابع: ما افترق فيه ( إلا ) و ( غير )
المطلب الثالث: الفرق بين (غير) الوصفية و(غير) الاستثنائية
المطلب الثاني: إعراها

المحتوى

- فهرس المراجع
- فهرس الموضوعات
- الخاتمة
- الفصل الثاني: آيات ( غير ) في الاستثناء
- الفصل الأول: آيات ( إلا ) وصفاً